الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات
المطاحن والمضارب

السيد المهندس / رئيس مجلس الإدارة
شركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة

تحية طيبة ... وبعد

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ .

برجاء التكرم بالتنبيه بإتخاذ اللازم والإفادة .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

وكيل الوزارة
القائم بعمل مدير الإدارة
(محاسب / سناء جاد الرب مصطفى)

تحريرا فى ١٤ / ٢ / ٢٠٢٢

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات

المطاحـــن والمضـــارب

تقرير مراقب الحسابات
عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية
لشركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة في ٢٠٢١/١٢/٣١

إلى السادة / مساهمي شركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المرفقة لشركة مطاحن شمال القاهرة " ش. ت. م. م) خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن الشركات المساهمة ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وكذا قوائم الدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الفترة المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى.

والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية في ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة ، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لايمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية .

مما يعد تحفظا :

- اسفرت نتائج اعمال الشركة خلال الفترة عن خسائر بنحو ٨,٨٦٦ مليون جنيه بنقص بلغ نحو ١٠,٩٣٣ مليون جنيه عن الربح المستهدف للفترة والبالغ نحو ٢,٠٦٧ مليون جنيه علي الرغم من تحقيق ايرادات عرضية (غير الناتجة عن أنشطة الشركة الرئيسية) بنحو ١٣,٩٥٨ مليون جنيه ، وقد تضمنت قائمة المركز المالى عن الفترة خسارة مرحلة بنحو ١٧,٧٤١مليون جنيه منها مبلغ ١٥,٧٩٧ مليون جنيه تم تعليتها على الحساب خلال الفترة) لتصبح إجمالى الخسائر الفعلية للشركة خلال الفترة نحو ٢٦,٦٠٧مليون جنيه تتضمن نحو ٣٣٧ ألف جنيه أرباح رأسمالية وقد تبين ما يلى :

- وقد تضمنت الخسائر المرحلة الأتى :
  - نحو ٤,٥٨٩ مليون جنيه قيمة سلفه تم تسويتها تحت حساب الارباح في ٢٠٢١/٦/٣٠ .
  - نحو ١٠,٤٨٥مليون جنيه قيمة مكافأة للعاملين المتواجدين على رأس العمل في تاريخ الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١٠/٢٧ (تعادل اجر ٣ شهور على اساسى مرتب ٢٠٢١/٦/٣٠) طبقا لموافقة مجلس الادارة جلسة ٢٠٢١/١١/٢٢ ، وقد تبين صرف مبالغ (٩٩٠٦ ، ٦٤٧٤ ، ١٣١٢٢ جنيه لثلاثة من الاعضاء المنتخبين بمجلس الادارة بخلاف مكافأة الميزانية .
  - ويتصل بذلك من ان قرار مجلس الادارة المشار اليه تضمن في البند ١ صرف مبلغ ٨,١٢٨ مليون جنيه (عبارة عن ٤ مليون جنيه ما تم تحميله على الاجور ، ٤,١٢٨ مليون جنيه تحمل على الاستخدامات ٢٠٢٢/٢٠٢١) .

  في حين أن الشركة قامت بتحميل الاستخدامات نحو ٨,٨٩١ مليون جنيه شاملة التأمينات) بفرق قدره نحو ٧٦٣ ألف جنيه .

  مما يتعين معه الدراسه واتخاذ اللازم والافادة .

- بلغ ما تم طحنه من القمح لاستخراج دقيق ٨٢% (٢٤ قيراط) خلال الفترة كمية ١٦٨٥٠٣ طن بنقص قدره حوالى ٢١٦٣٧ طن عن المستهدف طحنه والبالغ ١٩٠١٤٠ طن وبنسبة نقص قدره ١١,٤% يتحقق عنها ايراد تشغيل بنحو ١٠,٣٤٠ مليون جنيه لما لذلك من اثر على صافى ربح الشركة .
- انخفاض كميات الدقيق الموردة للشركات الشقيقة شركات مطاحن مصر الوسطى ، شرق الدلتا ، ووسط وغرب الدلتا والبالغة خلال الفترة ١٦,٢١٠ ألف طن بكمية ١٥,١٨٦ ألف طن عن الفترة المثيلة والبالغة ٣١,٣٩٦ ألف طن .
- أسفرت نتيجة اعمال بعض الانشطة الرئيسية بالشركة (الطحن والتخزين)عن صافى خسائر بلغت نحو ٥,٦٥٠ مليون جنيه بزيادة بنحو ٧,٢٦٦ مليون جنيه عن الفائض المستهدف البالغ ١,٦١٦ مليون جنيه وذلك كما يلى :

(القيمه بالألف جنيه)

اسم النشاط	المستهدف تحقيقه (بالألف جنيه)	الخسارة المحققة بالجنيه	الفرق بالجنيه
الطحن	(٢٥١٤)	٢٢١٨	٢٩٦
التخزين	٤١٣٠	٣٤٣٢	(٧٥٦٢)
الاجمالى	**١٦١٦**	**٥٦٥٠**	**(٧٢٦٦)**

يتعين الوقوف على أسباب تحقيق تلك الأنشطة لخسائر والعمل على تلافيها والاستفادة القصوى من الطاقة المتاحة وتنشيط المبيعات وفتح أسواق جديدة لزيادة ربحية الشركة .

- تم إثبات الأصول الثابته وفقا للأرصدة الدفترية والبالغة ١٨٣,٧٠٦ مليون جنيه دون جرد فعلى لها في تاريخ المركز المالي الأمر الذي لم نتمكن معه من تحقيق تلك الأرصدة .
- لا زال لم يتبين لنا الموقف القانونى و الأثار المالية الناتجة عن المساحة المستقطعة من أرض شونة العاشر من رمضان (والمسجلة بأسم الشركة والمقدر مساحتها بنحو ٢١ ألف م٢ والتى تم أستقطاعها من الشركة منذ ٢٠١٥/١٢ لأنشاء صوامع بالعاشر ضمن المنحة الأمارتية الممنوحة للدولة) علي الرغم من صدور قرار الجمعيه العموميه للشركة القابضه للصوامع والتخزين في ٢٠٢٠/٤/٢١ بضم تلك الصومعه للشركه القابضه ولم يتم حتى تاريخه تحديد الموقف النهائى لها ، وصدور القرار الوزارى رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل لجنة للعمل على توفيق الأوضاع بين الجهات المختلفة ، وقد ورد خطاب من رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٥ بالموافقة على تضمين التكلفة الإستثمارية للصومعة ضمن أصول الهيئة العامة للسلع التموينية على أن ينعكس الأثر المالى كحق إنتفاع للشركة القابضة للصوامع والتخزين
  - في ٢٠٢٠/٢/٨ ورد كتاب الهيئه بشأن موافقه مجلس الوزراء علي مقترح مبادله ارض الصومعه المملوكه للشركه بارض بديله ٠٠٠٠٠ الخ
  - وبالمتابعه تبين مخاطبه شركه المطاحن للشركه القابضه في ٢٠٢٠/٥/٩ بما يفيد ورود كتاب هيئه السلع في ٢٠١٩/٣/٥ بشأن ايلوله ٢٥ صومعه للهيئه وارفق بالكتاب مشروع عقد انتفاع للاراضي المقام عليها تلك الصوامع وتم دراسته بمعرفه الشركه وانتهت الدراسه الي عدم الموافقه علي بعض البنود ورفض التوقيع علي العقد وتم مخاطبه الشركه القابضه بذلك واتفاق مسئولي الشركه علي قيام الهيئه بسداد كامل قيمه الارض نقدا بالقيمه العادله بعد الرجوع للجهات الحكوميه المختصه وتم عقد عده اجتماعات بالهيئه لبحث البدائل المختلفه لنقل الملكيه
  - في ٢٠٢٠/٢/٢٣ تم عرض الموضوع علي مجلس اداره الشركه والذي وافق علي تحديد الارض البديله في احدي مدينتي بدر او العبور علي ان يكون النشاط المزمع اقامته (سكني -تجاري) ومخاطبه الهيئه في هذا الشأن
  - في٢٠٢٠/٤/٣٠ ورد كتاب الهيئه يفيد بان تحديد المدن المطلوبه لابد ان يكون لذات النشاط وفي ضوء القرار الصادر بدمج نشاط التخزين علي مستوي الجمهوريه في كيان واحد فانه لايمكن للشركه انفاق اي استثمارات في نشاط التخزين ولايمكن ان تكون الارض البديله بذات النشاط

ويتصل بذلك مخاطبه الشركه للمشرف علي مكتب وزير الاسكان والمجتمعات العمرانيه الجديده في ٢٠٢١/٥/٤ بشأن تحديد سعر متر الارض بمايفيد عدم الاعتداد بسعر المتر المحدد من قبل الهيئه

(٩٥٠ جنيه للمتر) حيث انها جهه غير محايده لكونها احد اطراف الموضوع وتم طلب الاعتداد بالقيمه المحدده من اللجنه العليا لتثمين اراضي الدوله (جهه محايده) في٢٠٢١/١/١٨ والبالغه ١٥ الف جنيه للمتر (استرشادي وليس الزامي لحين اقراره واعتماده من السلطه المختصه) .

واشارت الشركه في خطابها الي انه في حاله الاعتراض يمكن اللجوء الي جهه محايده اخري (هيئه الخدمات الحكوميه) لتقييم الارض .

يتعين بحث ما سبق وموافتنا بالموقف الحالى للأرض .

- مازال لم يتم تسجيل أرض مطحن الهدى لوجود مساحة ٢٠ قيراط وسهمين داخل سور المطحن تخص الأملاك الأميرية بمحافظة القليوبية وهى محل نزاع قانوني بين محافظة القليوبية وحي غرب شبرا الخيمة والشركة وقد افاد القطاع القانوني بتقديم طلب للسجل العيني ببنها لاحضار شهادات قيود ومطابقه للارض المقام عليها المطحن وتبين ان القطعه المقام عليها المطحن قد تجزأت وجاري احضار رسم القطعه بعد التجزئه من مكتب المساحه لمعرفه رقم القطعه المقام عليها المطحن لاستخراج شهاده قيود ومطابقه ونظرا لوجود نزاع قضائي بين الشركه وحي شبرا الخيمه مماترتب عليه ايقاف اجراءات تسجيل الارض لحين انتهاء المنازعه .

واقامت المحافظه الدعوى رقم ٢٠١٥/٥٨ مدني كلي حكومه شبرا الخيمه خاصمت فيها الشركه بطلب بان تؤدي لها مقابل حق إنتفاع عن قطعه الارض وقضت المحكمه بالاحقيه بمبلغ ٤,٦٥٠ مليون جنيه لصالح المحافظه (حكم نهائى واجب النفاذ) .

ويتصل بما تقدم وجود دعوي رقم ٩١٠ لسنه ٢٠١٦ مدني كلي شمال مقامه من هيئه الاوقاف المصريه بشأن المديونيه التي تطالب بها الهيئه لدي الشركه (ارض مطحن الهدي) والبالغه وفقا لكتاب الهيئه في مارس /٢٠٢١ مبلغ ١٣٦٤٦٩٢ جنيه والخاصه بالاتفاق المبرم بين الهيئه والشركه في ١٩٩٩/١٢/٤ علي استبدال مساحه ٨فدان وواحد قيراط من وقف صالح ابو حديد علي اساس سعر المتر ٢٤٠ جنيه علي ان يتم سداد اجمالي الارض علي عشره اقساط سنويه علي ان تقوم الشركه بسداد ١٤/% من مقدم الثمن والمصاريف .

ووفقا لمذكره القطاع القانوني بالشركه وعند استخراج كشف التحديد المساحي للارض تبين ان هناك نزع ملكيه لفدان واثنين سهم لصالح هيئة الري والتى قامت بالتنازل عنها لمحافظة القليوبية وعليه تم استخراج كشف التحديد واصبحت المساحه الفعليه٣ سهم،٢٢قيراط،٦ فدان تعادل ٢٩٠٦٨ متر مربع بقيمه اجماليه ٦٩٧٦٤٨٠ جنيه علي ان يكون القسط الاول وريعه في ٢٠٠٠/١٠/١٧ بمبلغ ٨٧١٤١٦ جنيه قامت الشركه بسداده علي مرتين في٧/٨، ٢٠٠١/٨/٢٨ مما ترتب عليه وجود غرامه تأخيربمبلغ ٦١٨٨٣ جنيه تم سدادها الا انه تم خصمها من

مستحقات الهيئه لعدم استحقاقها لان التأخير من جانب الهيئه للخطأ الوارد بالمساحه واعاده الجدوله وفقا للمساحه الفعليه .

وقد اشارت المذكره الي قيام الشركه بسداد باقى الاقساط لحساب الضرائب كقيم منقوله بديلا عن هيئة الأوقاف وتم اخطارهم بذلك وبجلسه ٢٠٢١/١/٢٧ صدر حكم تمهيدي باحاله الدعوي للخبراء والدعوي مؤجله لجلسه ٢٠٢٢/٢/٢٢ للتقرير .

نوصي بدراسه ماسبق واتخاذ اللازم مع اجراء التسويات الواجبه فى ضوء الحكم الصادر مع العمل على المتابعة وسرعة إنهاء الوضع القائم وتسجيل الأرض حفاظا على أصول الشركة .

- بلغ المنفذ من الخطة الاستثمارية حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ١,٢٨٩ مليون بنسبة ١٢,٩ من جملة المعتمد عن الستة الشهور) البالغ نحو ١٠ مليون جنيه .
- تضمن التكوين الإستثماري في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ١,٩٠٦مليون جنيه باسم مطحن الهدي (قيمة صب بلاطات خرسانية) وقد تبين بشأنه الاتي:

- تسليم امراسناد للشركة المنفذة في ٢٠٢٠/٧/١٨ بنحو ١,٣٣٣ مليون جنيه علي ان يتم التنفيذ خلال ٣ اشهر غير شامله الاجازات، تسليم الموقع للمقاول في ٢٠٢٠/١٠/٧ (بعد مرور ما يقرب من حوالي ثلاثه اشهر) مماترتب عليه التأخير الشديد في انهاء الاعمال .
- عدم الانتهاء من المشروع في الوقت المحدد لتوقف العمل عده مرات (بسبب عدم امكانيه اخلاء المكان والانتهاء من جفاف وتصلب الخرسانه) .
- وفي ٢٠٢١/٢/٢٧ وافق المجلس بالاجماع علي اعتماد نحو ١,١٠٧ مليون جنيه بنود اضافيه بنسبه ٨٣%من الاعمال الاصليه وقد تضمنت هذه الاعمال اعاده صب البلاطات الخرسانيه في المنطقه المحيطه بنقره الاقماح الخاصه بالصوامع والبالغ قيمتها نحو ٤٩٣ الف جنيه دون بيان اسباب اعاده الصب والمسئول عنها .

ويتصل بذلك ورود مستخلص جاري رقم ٥ في مايو ٢٠٢١بقيمه ٢,٠٣٣ مليون جنيه بنسبه زياده عن الاعمال الاصليه بلغت ٥٢,٥% وحتي تاريخ انتهاء المراجعه لم يتم الانتهاء من الاعمال والاستلام الابتدائي لها. وتم مخاطبه الشركه المنفذه في ٢٠٢١/٧/٥ لاعطائها مهله ١٠ ايام من تاريخه لتكسير البلاطات التالفه واعاده صبها وفي حاله عدم الالتزام فلن يتم صرف اي مستخلصات وبالمتابعة تبين الأتى :

- تم مخاطبة المقاول أكثر من مرة لتحديد ميعاد حضور مهندس أو فنى لأخذ عينات قلب الخرسانة من أرضيات الموقع لتحديد سمك الأرضيات ومدى مطابقتها للمواصفات .

- تم عمل إنذار لشركة المغربل (المقاول) في ١٢/٢٠ واستعجال في ٢٠٢٢/١/١ للإفادة بخطة الإصلاح ولم يتم الرد وتم الاحالة للقطاع القانونى مع العلم بقيام المطحن باستخدام هذه البلاطات وقبل الاستلام النهائى لهذه للأعمال .

وحتي تاريخ انتهاء المراجعه في ١١/ ٢ / ٢٠٢٢ لم يتم التنفيذ .

يتعين دراسة ما سبق واتخاذ اللازم وفقا لما تقضي به اللوائح في هذا الشأن ووفقا للعقد المبرم.

- بلغت الطاقات غير المستغله نحو ٢,٩٦٣ مليون جنيه (ارض مدينه نصر ومباني مطاحن عانوس والصوه ومصنع المكرونه وعدد وادوات مطحن عانوس)

يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمه لتعظيم العائد علي المال المستثمر خاصه في ظل توقف العديد من المطاحن .

- تم حساب الإهلاك تقديرياً بنحو ٧,٤٩٩ مليون جنيه دون الأخذ في الاعتبار اضافات واستبعادات الأصول خلال الفتره والبالغه نحو ١,٠٢٢ جنيه (اضافات) ، ونحو ١٨٧ ألف جنيه (استبعادات).

يتعين حساب إهلاك الأصول الثابتة للفترة فعليا مع مراعاة الاضافات .

- تضمنت الإستثمارات المالية طويلة الأجل نحو ٢٤٥ ألف جنيه إستثمارات فى سندات حكومية ببنك الاستثمار القومي بنسبة عائد ٣,٥% لم تتخذ الشركة الاجراءات القانونية لاسترداد قيمة تلك السندات منذ عام ٢٠١٠/٢٠٠٩.

يتعين إتخاذ الشركة ما يلزم من إجراءات قانونية لاسترداد قيمة السندات .

- تم إثبات المخزون في ٢٠٢١/١٢/٣١ بالأرصدة الدفترية بنحو ٢٧,٤٧٩ مليون جنيه لعدم اجراء جرد فعلى ودون إجراء أية تسويات وقد تضمن مخزون قطع الغيار والمهمات اصناف راكدة وبطئية الحركة طبقاً لحصر الشركة نحو ٣,٠٥ مليون جنيه .

يتعين العمل على التصرف الاقتصادي بما يعود بالنفع على الشركة.

- لم يتضمن مخزون الانتاج التام فى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ١,٧٧٦ مليون جنيه قيمة المخزون بمنافذ ومعارض الشركة حيث تم اثباتها ضمن مبيعات المنافذ والمعارض بسعر البيع مقابل اثباتها بحسابات العملاء المدينة بدفاتر الشركة.

يتعين اجراء التصويبات اللازمة فى ضوء ما سبق .

- لم نتحقق من كمية الاقماح ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية والشون المختلفة حوالى ٨٦,٠٣١ ألف طن تقدر قيمتها وفقا لأسعار المحاسبة مع هيئة السلع نحو ٤٧٥,٣٢٢ مليون جنيه لعدم إجراء تصفية صفرية لتلك الصوامع فى ٢٠٢١/١٢/٣١ .

- تم إثبات رصيد الخامات الرئيسية من الأقماح ملك الشركة بحوالي ٥٨٠طن دفترياً (لعدم إجراء التصفية الصفرية للصومعة في ٢٠٢١/١٢/٣١ بتكلفة نحو ٣,٢٧٧ مليون جنيه.

يتعين وضع برامج تصفية صفرية لتلك الاقماح للتحقق من صحة أرصدتها ومطابقتها مع الأرصدة الدفترية وما يترتب على ذلك من إنحرافات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

- ما زالت ملاحظتنا متكررة بشأن تضمين أرصدة العملاء نحو ٤٦٣ ألف جنيه في ٢٠٢١/١٢/٣١ قيمة أرصدة متوقفة منذ سنوات يرجع بعضها لعام ١٩٩٦ مقام بشأنها دعاوى قضايا ومكون لها مخصص بكامل القيمة صدرت بشانها احكام قضائية لصالح الشركة ولم تنفذ وذلك رغم سابق الإشارة برد الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه جارى متابعة تنفيذ الأحكام مع الجهات المعنيه وقد افادت الشئون القانونية بالشركة بما يلى :

- نحو ١٨٧,٤ ألف جنيه قيمة ارصدة مستحقة على بعض العملاء لم يتم استخراج الصيغة التنفيذية لتنفيذ الاحكام الصادرة ضدهم لعدم وجود موطن معلوم لهم وبيانهم كما يلى :

قيمة المديونية فى ٢٠٢١/٩/٣٠ (بالجنيه)	المدين	تاريخ المديونية
١١٢٠٤٥	سعيد نصار احمد **عليوة**	١٩٩٧/٧
٦٢٨٣٦	حامد ابراهيم نصار	١٩٩٨/٤
١٢٥٢٠	اميل بشرى يعقوب	٢٠٠٠/٧
١٨٧٤٠١	**الاجمالى**	

- نحو ٢٧٦,١ ألف جنيه مديونية مستحقة على العميل حسن حافظ عرابى منذ ١٩٩٦/٩ صدرت أحكام بالحبس فى ٣ جنح مقامة ضده وتم إخطار وحدة تنفيذ الأحكام ومدير امن الشرقية ومقام ضده دعاوى تعويض حكم فيها لصالح الشركة وعند اتخاذ اجراءات التنفيذ لم يستدل على العنوان للأعلان بالصيغة التنفيذية .

نكرر توصيتنا بمتابعة موقف القضايا المرفوعة واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحصيل تلك المديونيات.

- تضمنت أرصدة العملاء فى ٢٠٢١/١٢/٣١ مبلغ نحو ٥٩,٨٩٤ مليون جنيه قيمة المستحق على الشركات الشقيقة مقابل ٦٦,٩مليون جنية رصيد أول المدة مما يعنى ضعف التحصيلات من رصيد اول المدة الأمر الذى أدى إلى نقص السيولة وحدوث خلل في الهيكل التمويلي للشركة حيث إضطرت للحصول على تسهيلات ائتمانية خلال الفترة بمبلغ ٥٤,٨١٤ مليون جنيه تحملت الشركه عنه فوائد مدينه بلغت نحو ١,١٢٨ مليون جنيه ، كما ظهر رأس المال العامل بالسالب بنحو (١٨,٥٤٩مليون جنيه) فضلا عن القصور الشديد فى شروط السداد

بمحاضر التسعير والتى بموجبها يتم منح الائتمان لهولاء العملاء حيث ان معظمها بدون ضمان وغير محدد بها شروط السداد و كذاعدم تحميل العملاء المتعثرين بأية مصاريف إدارية أو فوائد نتيجة عدم السداد فى الميعاد.

يتعين اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة نحو تحصيل تلك المديونيات لتحسين الهيكل التمويلى للشركة وزيادة قدرتها على سداد التزامتها طرف الغير وعدم تحمل تلك الفوائد المدينة وزيادة قيمة الخسائر .

- تضمت ارصدة العملاء المدينة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٤٠٣,٨ الف جنيه تمثل قيمة ضرائب مخصومة من المنبع بيانها كما يلى :

اسم العميل	المبلغ / جنيه
اسكندرية للزيوت	١٥٢١٣
مضارب دمياط	٥٥٥٥٢
العامة لتجارة الجملة	١٦٨١٨٧
المصرية لتجارة الجملة	١٥٦٠٨٠
النيل للمجمعات	٢٨١٩
الاهرام للجمعات	٣٠٦٧
مطاحن إسكندرية	٢٥٥١١
الإجمالى	٤٢٦٤٢٩

يتعين اجراء التصويب اللازم .

بلغت مديونية الشركة العامة للصوامع مبلغ نحو مليون جنيه مقابل تعلية الأيرادات بنفس القيمة والمتضمن ١٠% قيمة العمولة المستحقة لشركة الصوامع والتي تخصم عندالتحصيل وهو الأمر الذى أدى إلى تضخيم الأيرادات بقيمة تلك العمولة .

يتعين اجراء التصويب اللازم .

- تحمل الشركة أعباء ومصروفات خاصة بنولون النقل لمنتج دقيق ٨٢ % منظومة والخاص ببعض الشركات الشقيقة والتى بلغت نحو ١,١٥٣ مليون جنيه وذلك خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١ .

- يتعين ضرورة إعادة النظر فى تحميل تلك المصروفات للشركات الشقيقة أو الهينة

تأخر الشركة فى تحصيل الرصيد الخاص بمنحة لبنان لمدة وصلت لنحو ١٥ شهرا فى ظل عجز السيولة الذى تعانية الشركة والتى تتمثل فى كميات من الدقيق تم توريدها لدولة لبنان عن طريق الشركة القابضة فى ٢٠٢٠/٨ بمبلغ نحو ٨٩ ألف جنية ولم تسوى حتى ٢٠٢١/١٢/٣١.

يتعين سرعة تسوية المبالغ حرصا على أموال الشركة.

- عدم قيام الشركة بتسوية حسابات منافذ البيع بالتغيرات السعرية على أسعار المنتجات خلال الفترة الأمر الذى أدى إلى ظهور أرصدتها المدينة وكذلك إيرادات تلك المنافذ على غير حقيقتها فضلا عن ظهور رصيد مركز البيع المباشر دائن مبلغ ٦٦١١ جنيه .

يتعين اجراء التصويب اللازم .

- بلغ رصيد الهدايا والعينات بحساب العملاء بالمركز المالى نحو ٨٥ ألف جنية ولم يتم تسوية المبلغ خصما من المبيعات حتى تاريخة الأمر الذى يثر على صحة رقم المبيعات الظاهر بالقوائم المالية .

يتعين اجراء التصويب اللازم .

- تضمن حساب الارصدة المدينة الأخرى فى ٢٠٢١/١٢/٣١ ما يلى :
  - نحو ٥,٣١٣ مليون جنيه ما أمكن حصره من الأرصدة الخاصة بمستأجري وحدات الشركة (شركة فيض الرحمن ، عمرو جمال عبد الرحمن ، شركة أباظة جروب ، ايمان محمد محمود ، عمرو السيد رياض ، شركة سر الأرض ، مهدي عبد القادر ، أحمد جلال أحمد ، شوقي الكردي شاهين ، وفيق غبريال) والمقام بشأنها دعاوي قضائية تم الحكم في بعضها لصالح الشركة ولم تتمكن الشركة من التنفيذ حتي الآن والبعض الأخر مازال متداول بالمحاكم .

يتعين بحث ودراسة ما سبق مع متابعة الدعاوى المقامة واتخاذ كافة الاجراءات القانونية اللازمة التي تكفل الحفاظ علي حقوق الشركة .

  - تضمنت الأرصدة المدينة الأخري قيمة مديونيات متوقفة علي بعض العاملين بالشركة وبلغ ما أمكن حصره منها نحو ١,٧١٠ مليون جنيه (طه عبد الحميد علي ، طارق رأفت حلمي ، مصطفي عواد زين ، ابراهيم عبد العليم ، وجدي عثمان ، كمال أحمد محمد ، أنور وجدي حسن) وقد أقيمت بشأنها دعاوي قضائية تم الحكم في بعضها لصالح الشركة ولم يتم تنفيذه حتي تاريخه .

يتعين بحث ودراسة ما سبق مع متابعة الدعاوى القضائية المقامة واتخاذ كافة الاجراءات القانونية التي تكفل تحصيل تلك المديونيات حفاظا علي حقوق الشركة والافادة .

- تضمن حساب الأرصدة المدينة الأخرى مبلغ نحو ٧٤٦ ألف جنية والمدرجة بالأجماليات وبدون تحليل بالرغم من كونها أرصدة حسابات شخصية تخص العاملين بالشركة حيث يتم الأعتماد على المسجل بقسم الأجور للحصول على تفا صيل تلك المديونيات .

يتعين ضرورة أمساك سجلات تحليلية توضح مديونية الحسابات الشخصية بالتفصيل والإفادة .

– مازال حساب مدينو بيع أصول يتضمن نحو ١٧٨ ألف جينه تمثل باقي المديونية المستحقة علي شركة المستحضرات الطبية نتيجة التنازل بالبيع عن مطحن خطاب بالمطرية منذ ١٩٩٤/٦/١٥ (مكون لها مخصص بالكامل) والمتبقي لحين انهاء الشركة لاجراءات البيع والتسجيل بالشهر العقاري والتي لم يتم الانتهاء منها حتي تاريخه وقد أقامت الشركة دعوي لتثبيت الملكية رقم ٢٠١١/٢٨٣ وصدر حكم بجلسة ٢٠١٩/١/٣٠ بالوقف التعليقى لحين الفصل فى الطعن بالنقض رقم ٧٣/٦١٦٠ ق ولم يحدد جلسة حتى تاريخه .

وقد وافق مجلس ادارة الشركة فى جلسته بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٩ باتمام اجراءات تسجيل ارض مطحن خطاب مقابل قيام شركة مصر للمستحضرات الطبية بسداد قيمة ٢٥% (١٧٨ ألف جنيه) من اجمالى الثمن عند التسجيل وفق شروط التعاقد بين الشركيتن .

يتعين متابعة الدعوي القانونية لسرعة انهاء الاجراءات والعمل علي تحصيل تلك المديونية .

- بلغ رصيد حساب الشركة القابضة للصناعات الغذائية في ٢٠٢١/١٢/٣١ نحو ٨٨٩ الف جنيه منه نحو ٧٨٣ الف جنيه مرحل من العام السابق ولم تتم المطابقة مع الشركة القابضة عن الفتره من ٢٠٢١/٧/١ وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١ وكذا عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠حيث كانت اخر مطابقه بتاريخ٢٠٢١/٢/٣ علي الرصيد الجاري في ٢٠٢٠/٦/٣٠
  - مازال الحساب يتضمن نحو ٢٨٤ ألف جنيه قيمة أرض مدرسة الطحن والمستغلة بمعرفتها فضلا عن الاستمرار فى عدم وجود علاقة تعاقدية بين الشركة والشركة القابضة للصناعات الغذائية.
  - لم يتضمن الحساب نحو ٢٠ألف جنيه قيمة مصروفات استهلاك كهرباء مدرسة الطحن حيث تم ادرجها بالخطأ تحت مسمى/ المركز المصرى لتكنولوجيا الطحن .

يتعين اجراء المطابقات اللازمة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما سبق .

- تضمنت حسابات البنوك شيكات حررت ولم تسلم لأصحابها حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ بنحو ١٢,٣ ألف جنيه.

نوصى بإلغاء تلك الشيكات وقيدها بأسماء أصحابها بالحسابات الدائنة .

- تضمنت مذكرات تسوية البنوك فى ٢٠٢١/١٢/٣١ مبلغ نحو ١٥٣,٢٦ ألف جنيه قيمة شيكات صادرة لبعض المستفيدون ولم يقوموا بصرفها من البنك لمدة اكثر من ٣ شهور من تاريخ استحقاقها ولم تقم الشركة بردها للحسابات الشخصية وذلك بالمخالفة للمادة ٥٠٤ من قانون التجارة المصرى رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته والتى تنص على أن الشيك المسحوب والمستحق الوفاء به يجب تقديمه خلال ٣ أشهر .

يتعين بحث ما سبق ، وتأثير الحسابات الشخصية ، مع الإلتزام بأحكام قانون التجارة المصرى رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته .

- لم نواف بدراسه المخصصات في ٢٠٢١/١٢/٣١ والبالغه نحو ١١,٤٦٦ مليون جنيه (بخلاف مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها) ونرى عدم كفايتها في الأغراض المكونة من أجلها فى ضوء ما قدم لنا من مستندات كما يلى :

- مخصص الضرائب المتنازع عليها والبالغ نحو ٩,٧٩٢مليون جنيه ويتمثل فى نحو ٦,٢٩٢ مليون جنيه لمقابله ضريبه المبيعات عن عام /٢٠١٧ ونحو ٣,٥ مليون جنيه لمقابلة نزاعات ضريبية (لضريبة الدخل) بلغ ما أمكن حصرة منها طبقا لمستندات الشركة مبلغ نحو ١٤٢,٢١٢ مليون جنية بفرق نحو ١٣٢,٤٢مليون جنية بالأضافة لفوائد التأخير التى تحسب عند السداد فى ظل أرتفاع قيمتها وخاصة بالنسبة لضريبة القيمة المضافة. وقد تمثلت تلك الفروق فيمايلى :

أولا- ضريبة الدخل

- السنوات من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٠٩ .

ورد نموذج ٣٦ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٩ سداد بضريبه قدرها ٢٩,٧٥٨ مليون جنيه عن سنوات ٢٠٠٧/٢٠٠٩ وقد قامت الشركة بسداد نحو ٢٤,٨٨٣ مليون جنية بالاقرارات عن تلك السنوات بفروق مطلوبة بلغت نحو ٤,٧٩٢ مليون جنية وتم تقديم طعن مباشر لسقوط الضريبه عن تلك السنوات بالتقادم الخمسي وتم مد الاجل لحين صدور قرار لجنة الطعن وجاري المتابعه

- السنوات من ٢٠٠٩وحتى ٢٠١١

ورود نموذج (٩) بتاريخ ٢٠١٩/٤/١ بالتزام ضريبي قدره نحو ٣,٥٨٩مليون جنيه عباره عن:

- نحو ٣,٢٢٩ مليون جنيه غرامه تأخير عدم تقديم الاقرار في الميعاد (ماده ١٢١ من القانون ٩١ لسنه ٢٠٠٥) عن عام ٩٩/٩٨وتم اقامه دعوي قضائيه امام مجلس الدوله رقم ٤٩٠٣٠ لسنه ٧٣ ومازالت متداوله وتم تقديم طلب بسقوط المطالبة لسداد اصل الضريبة وجارى المتابعة.
- نحو٥٢,٦٤٢ الف جنيه احكام الماده ٨٧مكرر عن سنوات من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١١ ونحو ٣٠٧ الف جنيه مقابل التأخير وتم تقديم طلب بسقوط المطالبة لسداد اصل الضريبة وجارى المتابعة.

- السنوات من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٣

ورد نموذج ٣٦ بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٢٩ بسداد ضريبه قدرها ٢٥,٤٤٠ مليون جنيه عن سنوات ٢٠١١/٢٠١٣ وقد قامت الشركة بسداد نحو ٢٤,٢٢٩ مليون جنية بالاقرارات عن تلك السنوات بفروق مطلوبة بلغت نحو ١,٢١١ مليون جنية وجاري المتابعه .

- السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٥ .

ورد نموذج ٣٦ ضرائب عن سنوات ٢٠١٣/٢٠١٥ بسداد بضريبه قدرها ١٨,٦٧٣ مليون جنيه عن سنوات ٢٠١١/٢٠١٣ وقد قامت الشركة بسداد نحو ١٨,٣٧٥ مليون جنية بالاقرارات عن تلك السنوات بفروق مطلوبة بلغت نحو ٠,٢٩٨ مليون جنية وجاري المتابعه

مع احاله بند ضريبه المبيعات بمبلغ ٦,١٦٤ مليون جنيه ،٦,٤٩٤ مليون جنيه الي لجنه داخليه متخصصه .يستحق عنها ضريبة نحو ٢,٨٤٨ مليون جنية

- سنوات ٢٠١٥/٢٠١٦، ٢٠١٦/٢٠١٧ تم اخطار الشركه بنموذج ١٩ بضريبة قدرها ٤٥,٤٢٤ مليون جنية مسدد منها نحو ٢٢,٣٤٦ مليون جنية بفروق بلغت نحو٢٣,٠٧٨مليون جنية وتم الطعن عليها واحالتها للجنة الداخلية وجارى المتابعةولم يبت فيها حتي تاريخه.
- السنوات من ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩ وردللشركة نموزج ٣٢ فحص وجارى المتابعة حتى تاريخة مع المامورية
- لم يتم الفحص الضريبى للشركة عن عام ٢٠١٩/٢٠٢٠

ضريبة القيمة المضافة :

- وردت مطالبه في ٢٠٢١/٦/٧ من مصلحة الضرائب المصرية (الادارة العامة للحجز والتحصيل)بأن المبلغ الباقى المستحق على الشركة كضريبة حتى ٢٠١٨/٦/٣٠ هو مبلغ ١٠١,٩٢٣ مليون جنيه واجب السداد بالأضافة لاحتساب الضريبة الأضافية عند السداد . وقد اشارالموقف الضريبي للشركه حتي ٢٠٢١/٩/٣٠ انه تم الانتهاء من المحاسبه الضريبيه حتي ٢٠١٨/٦/٣٠ بفروق فحص بلغت نحو ١٢٤,٦ مليون جنية وتم سداد ٢٢,٧ مليون جنيه من وجهه نظر الشركة ومازال الملف الضريبي بشأن تلك السنوات منظور من قبل لجنه فض المنازعات وقد تبين عدم تكوين الشركة لأية مخصصات لمقابله تلك الفروق.

- ضريبه كسب العمل عن السنوات من ٢٠٠٥ حتي ٢٠١٧

- السنوات من٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٧ بلغت الضريبة المطلوبة نحو٥٩٤ ألف جنية ومقابل تأخير نحو ٩٤٨ ألف جنية وتم الطعن عليها من قبل الشركة لسقوطها بالتقادم الخمسى وأحالة الخلاف إلى اللجنة الداخلية.
- السنوات من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٥ بلغت الضريبة المطلوبة نحو ٤ مليون جنية وغرامة تأخير نحو٤,١١٣ مليون جنية قامت الشركة بسداد أصل الضريبة للأستفادة من قانون ١٧٣لسنة ٢٠٢٠ بالتجاوز عن ٩٠% من غرامة التأخير وجارى المتابعة مع المأمورية.
- السنوات ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٧ بلغت الضريبة المطلوبة نحو ٢,٩٢٢ مليون جنية وغرامة تأخير نحو١,٦٦٢مليون جنية وتم أحالة الخلاف إلى اللجنة الداخلية وجارى المتابعة مع المأمورية.

- ويتصل بما سبق عدم تكوين أية مخصصات من الشركة لمواجهة فروق ضريبة المرتبات وبالرغم من ذلك قامت الشركة بأستخدام مخصص الضرائب المكون لمواجهة التزامات اخرى فى سداد تلك الفروق بمبلغ نحو ٤ مليون جنية ويتعين تحميل المستفدين بتلك الضرائب .

– لم يتم فحص السنوات من ٢٠١٨ .حتي ٢٠٢٠.

الضريبه العقاريه:

- شونه الناصريه : تم مخاطبة القطاع القانونى بتسليم الصيغة النفيذية للحكم الصادر بتخفيض الضريبة لتصبح نحو ٦٧ ألف جنية.
- وحده الشيراتون تم تقدير الضريبة بمبلغ ٢٤٤٢٠٠ جنية عن الفترة من ٢٠١٧ وحتى ٢٠٢١ على ربط ضريبى سنوى ٤٨٨٠٠ جنية وقد تم سداد نحو ٣٠ ألف جنية من هذا المبلغ وتم الطعن على الباقى بطعن رقم ٤٦٩٨ فى ٢٠١٩/٧/١١ ولم يحدد ميعاد للطعن حتى تاريخة .
- وحده مدينه نصر : جاري المتابعه مع المأموريه واخطارها بالمستجدات التي حدثت بالوحده من هدم لتعديل القيمه .

يتعين الدراسة ومتابعة إتخاذ كافة ما يلزم من إجراءات للوصول مع مصلحة الضرائب إلى حقيقة موقف الشركة الضريبى بما لها من حقوق وما عليها من إلتزامات و تدعيم المخصص بالمبالغ المناسبة وكذلك دراسة مستحقات الضريبة العقارية فى ضوء القوانين واللوائح السارية وفى ضوء ما تسفر عنه الدراسة من نتائج .

- بلغ رصيد مخصص المطالبات نحو ١,٦٧٤ مليون جنيه (١,٥مليون جنيه لمقابله غرامات تموينيه ١٧٤ الف حنيه لمقابله مطالبات قضائيه اخري بعد تسويه نحو ٤٧ الف جنيه منه) تلاحظ بشانه مايلي :

- بلغت الغرامات التموينيه وفقا لخطاب هيئه السلع التموينيه نحو ١,٢٠٢ مليون جنيه وفقا للمطابقه التي اجريت مع الهيئه في ٢٠٢١/٦/٣٠ولم تواف الشركه بايه غرامات عن الفتره محل المراجعه
- بالنسبه للمطالبات القضائيه فقد تبين الاتي :

- لم نواف ببيان تفصيلي بالمخصص حتي نتمكن من الحكم بصحه ماتم تسويته منه من قضاياوقد سبق الاشاره بتقريرنا عن مراجعه القوائم الماليه في ٢٠٢١/٦/٣٠ الي انه تم تقدير نسب المكسب والخساره للقضايا المتداوله بنسبه ٥٠%(للمكسب والخساره) ولم يتم الاخذ بهذه النسب .
- لم يتم تقييم العديد من القضايا ضمن البيان المقدم من الشركة.
- تسويه مبلغ ٤٧ الف جنيه من المخصص (قضايا عماليه) ولم نتمكن من الحكم بصحه ماتم لعدم موافاتنا بتحليل المخصص

يتعين اعاده دراسه المخصص واجراء التسويات الواجبه مع ضروره موافاتنا ببيان قضايا في ٢٠٢١/١٢/٣١ علي ان تقيم فيه جميع القضايا المرفوعه .

- عدم اجراء المطابقات الواجبه مع الهيئه العامة للسلع التموينية علي الارصده في ٢٠٢١/١٢/٣١ والبالغه نحو١٨,٥٢٣مليون جنيه (دائن – قمح محلي)، ونحو٨٨٥ ألف جنيه (مدين – تخزين قمح ٨٢%) .

يتعين إجراء المطابقات اللازمة على كافة المعاملات في تاريخ المركز المالى واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه تلك المطابقات من نتائج. وقد سبق الاشاره بتقريرنا عن مراجعه القوائم الماليه في ٢٠٢١/٦/٣٠الي تحفظ الشركة علي الاتي :

- عدم احتساب عمولة الغربلة عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ بنحو ١٥٨ الف جنيه و نحو ٨٧٥ الف جنيه عن عامي ٢٠١٩/٢٠١٨ و ٢٠٢٠/٢٠١٩ .
- نحو ١,٤٥٨ مليون جنيه عمولات تخزين عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ لحين المراجعة وعمل التسويات اللازمة من قبل الهيئة (والتي قامت الشركة بتضمين حساباتها بهذة المبالغ)
- غرامات تموينية بمبلغ ١,٢٠٢ مليون جنية لم تتضمنها دفاتر الشركة والتي تحفظت عليها بالمطابقة (نقص اوزان وعينات غير مطابقة ولم يتم سدادها او اثباتها بالدفاتر ولم يتم تقديم تظلمات عنها حتي تاريخ المراجعة) .
- لم تتضمن الحسابات اثر قيد مشتريات الأقماح التى تم طحنها او مبيعات الدقيق بالمخالفة للتوجيه الوزارى المحدد لتكلفة القمح والدقيق التموينى وانتاج الخبز رقم ٣٨ لسنة ٢٠٢٠ وتعديلاته رقم ١٦ لسنة ٢٠٢١ الصادر في ٢٠٢١/٥/١١ .

يتعين الدراسه واجراء مايلزم من تسويات .

- تضمن الموردين بعض المبالغ التى تم توريد ما يقابلها منها :
  - نحو ٧٠ ألف جنيه باسم شركة السويدي للأدوات والكابلات الكهربائية والذى ورد ما يقابلها واضافته للمخازن في ٢٠٢١/١١/٢٩ .
  - نحو ٥ الاف جنيه باسم شركة فاست تريد (قطع غيار) والتى تم توريد ما يقابلها في ٢٠٢١/١١/١٨ .

يتعين اجراء التسويات الواجبة .

- تضمن حساب الأرصدة الدائنة الأخرى في ٢٠٢١/١٢/٣١ المبالغ الآتية :
  - ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن الارصدة المتوقفة بعضها من قبل تطبيق القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بلغ ما امكن حصره منها نحو ٢,٩٥٤ مليون جنيه بيانها كما يلي :

البيان	المبلغ بالجنيه
تحت مسمي ١٥% خدمات اجتماعية	١٧٧٨٦٢٨
تحت مسمي حصة العاملين نقدا	٦٢٣٩٩٦
تحت مسمي ١٥% اسكان	٤٧٠٩٣٨
باسم وزارة المالية	٧٥٢١٨
حافز اللجنة الادارية ١%	٤٢٠١
صندوق الخدمات للتنمية المحلية	١٠٠٠
المشروع القومى لتطوير المخايز	٦٠٢
الاجمالى	**٢٩٥٤٥٨٣**

نكرر توصيتنا بضرورة بحث ودراسة كافة الأرصدة الدائنة المتوقفة مع توريد ما ينطبق عليه نص المادة (١٤٧) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ - والخاص بضريبة الدخل- إلي وزارة المالية .

- نحو ٨,٦ مليون جنيه تمثل الباقى من القيمة التقديرية لضريبة المبيعات (علي تكلفة الطحن منظومة ٢٠١٣ ، ٢٠١٤) والتي لم تسدد حتي تاريخه وقد بلغت المطالبات الواردة من مصلحة الضرائب عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتي ٢٠١٦/٦/٣٠ نحو ٧٠مليون جنيه بالإضافة للغرامات المستحقة عن التأخير في السداد ولم تقم الشركة بتعزيز المخصصات لمواجهة تلك المطالبات حيث تم الاكتفاء بتقديم خطابات اعتراض وطلب تحويل الملف إلي اللجنة الداخلية.

يتعين بحث ما سبق مع سداد المبالغ المعلاة لمصلحة الضرائب حتي لاتتعرض الشركة لغرامات عدم السداد مع تدعيم المخصصات لمواجهة مطالبات مصلحة الضرائب .

- تضمين الأرصدة الدائنة نحو ٦٣,٧٣٨ تمثل قيمة المبالغ المسددة من شركات الاتصالات مقابل استهلاك للكهرباء للمواقع المؤجرة لهم بالشركة خلال الفترات السابقة دون تسوية تلك المبالغ وبيان ذلك ما يلى :

اسم الحساب	المبلغ بالجنيه	اجمالى الرصيد بالجنيه	البيان
فودافون	٣٠٠٠	١٦٠٠٠	تحت حساب مطحن الكوثر من ٢٠١٨/١/١٥ حتى ٢٠١٩/١/١٤
	٣٠٠٠		تحت حساب مطحن المروة من ٢٠١٩/٣/٢ حتى ٢٠٢٠/٣/١
	١٠٠٠٠		تحت حساب مطحن الكوثر من ٢٠٢٠/١/١٥ حتى ٢٠٢١/١/١٤

اتصالات مصر	٣٥٥٨٢,٤	٣٨٥٨٢,٤	تحت حساب مطحن مسعد من ٢٠٢٠/٧/٢٥ حتى ٢٠٢١/٧/٢٤
	٣٠٠٠		تحت حساب مطحن الصفا من ٢٠١٧/٧/٢٥ حتى ٢٠١٨/٧/٢٤
أورانج	١٥٦,١٣	٩١٥٦	مسدد بالزيادة عن فترات سابقة
	٣٠٠٠		الفترة من ٢٠١٨/١٠/٢١ حتي ٢٠١٩/١٠/٢٠
	٣٠٠٠		الفترة من ٢٠١٩/١٠/٢١ حتي ٢٠٢٠/١٠/٢٠
	٣٠٠٠		الفترة من ٢٠٢٠/١٠/٢١ حتي ٢٠٢١/١٠/٢٠
الاجمالي	**٦٣٧٣٨,٤**	**٦٣٧٣٨,٤**	

يتعين الدراسه واتخاذ اللازم واجراء التسويات اللازمة .

- مبالغ مخصومة لصالح بعض الجهات ولم يتم سدادها خلال الفترة بيانها كما يلى :

البيان	المبلغ بالجنيه
نقابة مهن هندسية	٧٤٥١
نقابة صناعات غذائية	٧٠٩٧٥
مكتب التشغيل	٧٠٩٧٥
نقابة مهن زراعية	٤٥٦٥٥

يتعين العمل على سداد المبالغ المذكورة أعلاه للجهات المختصة .

- تضمنت حسابات دائنة للمصالح والهيئات مايلى :-

- نحو ١٤,٥ مليون جنيه بحساب ضريبة القيمة المضافة وقد تم الفحص حتى ٢٠١٨/٦/٣٠ لوحظ بشأنه ما يلى :-
  - مخالفة ما تقضي بة أحكام المادة رقم ١٤ من اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ والتى تقضى بضرورة أمساك دفتر ملخص للضريبة يوضح اجمالى الضريبة على المشتريات القابلة للخصم حيث تبين عدم إنشاءالدفتر.
  - تضمن الحساب نحو ١٠,٢٦٨ مليون جنيه (ضريبه علي عمولة التسويق) منه نحو ٧,٣٦٩ مليون جنيه عن سنوات يرجع بعضها لعام ٢٠١٦ .

يتعين الدراسه والافاده وسداد مستحقات مصلحة الضرائب أولا بأول حتى لا تتعرض الشركة لأى غرامات .

- نحو ١٥,١٩٩مليون جنيه (مدين)تحت مسمي ضريبه دخليه (ارباح تجاريه وصناعيه) وبالمراجعه تبين تضمين االرصيد لبعض المبالغ تلاحظ بشأنها ما يلى :

- ١٥٠ألف جنية قيمة مبالغ مسددة كدفعة عن الفروق الضريبية عن عام٢٠١٣ طبقا للموقف الضريبى المقدم لنا .

- ٧٠٠ ألف جنية تم سدادها مرتين عن اعوام ٢٠٠٩ /٢٠١٠ . ٢٠١٠/٢٠١١وفقا لافاده الشركه .

يتعين تسوية المبلغ ضمن حساب المصروفات وتخفيضة من المديونية فى ظلسداد تلك المبالغ عن أعوام ٢٠٠٩حتى ٢٠١٣ والتى أنتهت الشركة من المحاسبة عليها مع المصلحة .

- نحو ٧٨٩ الف جنيه تمثل تعديل الضريبه الاضافيه ٥% عن عام ٢٠١٤ حيث انها من التكاليف واجبه الخصم.

يتعين متابعة المديونية مع المصلحة وخصمها عند التسوية الأخيرة والأفادة

أسفرت مراجعة المصروفات عن ما يلي :

- لم يتم تحميل قائمه الدخل ببعض المبالغ :
  - قيمة المساهمة التكافلية بنسبة ٠,٠٠٢٥ من جملة ايرادات الشركة وفق ما تقضى به المادة ٤٠ – تاسعاً من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ (بشأن نظام التأمين الصحي الشامل).
  - لم يتم تحميل قائمة الدخل في ٢٠٢١/١٢/٣١ ببعض المصروفات التي تخص الفترة بلغ ماأمكن حصره منها نحو ٥٩٠ ألف جنيه

يتعين اجراء التصويب اللازم .

- تضمن حساب الاجور مبلغ ٦٨٨ ألف جنيه قيمة مكافأة مجلس ادارة الشركة عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ والتى تبين تحميلها على الخسائر المرحلة خلال الفترة ورغم تحفظها على ذلك بمحضر إجتماع الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢١/١٠/٢٧ .

يتعين اجراء التسويات اللازمة .

- تم تحميل قائمة الدخل بنحو ٨,٩٣٣ مليون جنيه تمثل بعض المصروفات التقديرية التي تخص الفترة بيانها كما يلى :

اسم الحساب	المبلغ (بالالف جنيه)
كهرباء ومياه	٣٨٣٢
حافز الشهر	٤٥٠٠
ضرائب عقاريه	٤٣١
تأجير ا ثابتة	١٧٠
مصاريف تأمين	**٨٩٣٣**

يتعين إجراء التسويات اللازمة في ضوء المصروفات الفعلية .

- ظهرت الرواتب المقطوعة وبدلات ومكافأت أعضاء مجلس الادارة بقائمة الدخل بمبلغ ٧٤٥٠٠٠ جنيه فقط تلاحظ بشأنها مايلى؛-

- يمثل بند المكافأت مكافأة العضوية المقررة لأعضاء مجلس الإدارة من الجمعية العامة
- يتم صرف بدل الإنتقال لجلسات مجلس الإدارة مع إستخدام السيارة للأعضاء التنفيذين فقط طبقا لقرارات الجمعيات العامة .
- تتضمن قرارات الجمعيات العامة بعض المزايا للأعضاء التنفيذيين كالعلاج والخدمات الإجتماعية .
- يتم صرف الرواتب المقطوعة وبدلات حضور جلسات مجلس الإدارة لكافة الأعضاء بصفة شخصية وكذلك مكافأة الأرباح فيتم صرفها لبعض أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين (ممثلى الشركة القابضة).
- لا يتم خصم أية ضرائب أو رسوم عن كافة المبالغ المنصرفة حيث تتحمل الشركة ضرائب الرواتب المقطوعة
- يتم صرف مكافأة الأرباح لأعضاء مجلس الأدارة المنتخبين عن العاملين بجانب المكافاة المنصرفة لهم كعاملين.

يتعين مراعاة احكام القوانين واللوائح الصادرة فى هذا الشأن .

- بلغت المصروفات الإدارية والعمومية الظاهرة بقائمة الدخل عن الفترة مبلغ نحو ٥٣,٣٥١ مليون جنيه بزيادة بلغت نحو ١١,٩٥٢ مليون جنيه عن الفترة المثيلة والبالغة نحو ٤١,٣٩٩ مليون جنيه وبالفحص تبين تضمنينها لمصروفات المطاحن المتوقفة (اهلاك ، أجور ، قطع غيار ، ....وغيرها) بعد استبعادها من تكلفة الإنتاج دون الإفصاح عن ذلك بالقوائم المالية .

يتعين الإفصاح عن ذلك بالايضاحات المتممة للقوائم المالية .

- درجت الشركة على تضمين حساب أيرادات النشاط الجارى قيمة صافى ما تتقاضاة عن مقابل تعبئة أجولة النخالة وذلك دون خصم ضريبة المبيعات المستحقة على ذلك والذى بلغ عن الفترة نحو ١,٢٨٩ الف جنيه وتقدر قيمة الضريبة المستحقة علية نحو ١٨٠ ألف جنية .

يتعين أجراء التصويب المطلوب وخصم المبلغ من أيرادات الشركة وتعليتة لمصلحة الضرائب فضلا عن فحص السنوات السابقة والأفادة.

- تضمنت الأيرادات الأخرى مبلغ نحو ١,٥٨٥ مليون جنية قيمة أيجارات مواقع خاصة بالشركة تم أدراجها بحساب الأيرادات على الأساس النقدى بالرغم من عدم أستحقاق الشركة لتلك الأيرادات في تاريخ المركز المالى الأمر الذى أثر على نتيجة الأعمال بذات القيمة.
- تضمنت الإيرادات الأخرى نحو ٣٣٧ ألف جنيه قيمة أرباح رأسمالية بالخطأ وصحتها إيرادات متنوعة .

يتعين أجراء التصويب

لم يتم الافصاح بالإيضاحات المتممة عن بعض متطلبات معايير المحاسبة المصرية نورد أهمها فيما يلي :

- متطلبات الفقرات أرقام (٧٣) و(٧٩) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) والخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها.
- لم يتم ادراج ايضاحات متممة كافية بقائمة التدفقات النقدية .
- التبويبات الفرعية لحساب العملاء وأوراق القبض ومدينون أخرون طبقاً لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (١) والخاص بعرض القوائم المالية- فقرات (٧٧، ٧٨ بند ب).
- أي بيانات تحليليه عن القروض خاصه بقيمه القرض والتسهيلات الإئتمانية والاقساط المستحقه والمسدده وكذا قيمه الفوائد وتاريخ انتهاؤه .

يتعين الالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية المشار إليها .

- عدم إلتزام الشركة بماورد بمعيارالمحاسبة المصري رقم (٤) – قوائم التدفقات لنقدية-عند إعدادها لقائمة التدفقات النقدية حيث تم ادراج متمم حسابى ضمن النقص فى الموردين واوراق الدفع ودائنى التشغيل بمبلغ نحو ٤٢ الف جنيه .

يتعين الالتزام بماورد بمعيار المحاسبة المصري للحفاظ على سلامة العرض والإفصاح.

- تضمين ايرادات النشاط مبلغ نحو ٤,١١١ مليون جنيه قيمة مخلفات انتاج تمثل مخلفات انتاج مطاحن ٨٢% وقد لوحظ الضعف الشديد فى الرقابة علي كميات وقيم تلك المخلفات الأمر الذى يؤدى لصعوبة الحكم على صحتها.

يتعين بحث ما سبق مع ضرورة وضع الدورة المستندية التي تكفل إحكام الرقابة علي مخلفات الإنتاج مع اثباتها ببيانات الانتاج اليومية .

الإستنتاج المتحفظ:

وفى ضوء فحصنا المحدود و بإستثناء ما جاء بالفقرة السابقة، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مما لا يعد تحفظا نشير إلى :

- لازال لم يتم الانتهاء من إجراءات تسجيل أرض مدينة السلام المخصصة للشركة من محافظة القاهرة بالرغم من سداد كامل تكلفة الأرض والإنشاءات الخاصة بمجمع مطاحن مدينة السلام فى شهر مارس/٢٠١٧ البالغة نحو ٢٥,٧٩٦ مليون جنيه (منها نحو ١٨,٤٢٦ مليون جنيه غرامات تأخير وفوائد تمثل نسبه ٢٥٠% من اصل قيمه الارض والانشاءات البالغه نحو ٧,٣٧ مليون جنيه منها مبلغ ٣,٩٥٣ مليون جنيه قيمه الارض الظاهره بقائمه المركز المالي (كما تم تحصيل نحو ٧٣٥ الف جنيه ٢٠١٧/٩/٣ تمثل القيمة الايجاريه المحصلة كجزء من الإيجارات المستحقة علي شركه ابن سيناء (مستأجر مخبز السلام لاقامه مخازن ادويه) والذي اعترضت عليه المحافظة ورفضت اعطاء تراخيص لمخازن ادويه واستغلال الأرض في نشاط المخابز وفي حاله عدم الالتزام يتم سحب الجزء المخالف وعرضه بالمزاد العلني وبناء عليه تم سداد المبلغ للمحافظة خلال شهر ٢٠١٧/٨ خاصة فى ظل استمرار النزاع القضائى القائم بين الشركة ومحافظة القاهرة والمرفوع عنها دعاوى أرقام ٦٣/٤١١٤٨ ق بمجلس الدولة لوقف المطالبه بغرامات التأخير بمبلغ ١٨,٥٦٠ مليون جنيه ومازالت متداولة والدعوي رقم ٦٧/٤١٢٣٩ ق لوقف المطالبة بغرامات التأخير بشق مستعجل فقد تم الحكم فيها بجلسة ٢٠٢٠/١٢/٢٣ بانتهاء الخصومة علي سند من ان مصلحه الشركة قد زالت بإصدار ترخيص مؤقت لمطحني الفا والمروه (وفقا لإفادة القطاع القانوني)

- والدعوي رقم ٢٦٠٧١ لسنه ٦٩ بشأن تحرير عقد البيع لارض السلام والتي حكم فيها بجلسه ٢٠٢٠/٩/٢٤ بقبول الدعوي شكلا وفي الموضوع بإلزام المحافظه بالسير في اجراءات تحرير عقد بيع ابتدائي للشركه المدعيه عن كامل مساحه الارض محل التداعي بسعر مائه جنيه للمتر المربع مع ما يترتب علي ذلك من اثار ووفقاً لإفادة القطاع القانونى تم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم وتم اعلان المحافظة بها للبدء في اجراءات التنفيذ وتمت موافقة رئيس مجلس الادارة على اتخاذ الاجراءات القانونية ضد محافظ القاهرة لامتناعه عن تنفيذ الحكم ، وجاري استخراج شهاده بعدم حصول طعن علي الحكم من المحكمه الاداريه العليا وكذلك رقم الصادر من هيئه قضايا الدوله الموجه للمحافظه بعدم الممانعه والموضوع متوقف علي سداد الشركه لثمن الارض بالزياده بكشف التحديد والذي قامت الشركه بسداد نحو ٢٦,١ الف جنيه (١٠٠ جنيه عن المتر المربع) في ابريل ٢٠٢١ بالاضافه لحق انتفاع بمبلغ ٩٢٤١ جنيه عن خمس سنوات حتي تتمكن الشركه من تحرير عقد البيع والسير في الاجراءات (وفقا لكتاب المحافظه الوارد في ٢٠٢١/٤/١٩ والذي يفيد باحترام حجيه القانون وماقضت به المحكمه بالحكم الماثل) ووفقا لافاده القطاع القانوني بانه جاري اتخاذ الاجراءات اللازمه لتسجيل الارض .

- والدعوي رقم ٢٠٢٠/١٣٤٩ المقامه من الشركه بالزام المحافظه برد مبلغ القيمه الايجاريه لشركه ابن سينا وتم رفض الدعوي وتم الطعن علي الحكم بالاستئناف وتم تحديد جلسه بتاريخ ٢٠٢١/١٢/١٥

وقد سبق الاشاره بتقاريرنا السابقه الي ورود عدة تنبيهات بالدفع وانذرات للشركة خلال اعوام ٢٠٠٦ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ،و كما ورد قرار من المحافظة رقم ١٦٨ فى ١٩٩١ بالموافقة على سداد قيمة الارض على أقساط .

يتعين دراسة ماسبق في ضوء الاحكام الصادرة و سرعة انهاء اجراء التسجيل للأرض الخاصة بمدينة السلام ، وإجراء التسويات فى ضوء ما سبق مع تحديد المتسبب في تلك الغرامات خاصه مع ماتبين لنا من وجود عده مكاتبات (تنبيه بالدفع وانذار اخير ونهائي) من المحافظه بشأن سرعه السداد وانه جاري اتخاذ الاجراءات القانونيه ضد الشركه وكذلك الحجز علي الاملاك التي تعادل قيمه الدين وذلك للامتناع عن السداد وكذا في ضوء ما تسفر عنه القضايا المتداوله .

- مازالت اصول الشركة تتضمن اراضى جارى تسجيلها واراضى مقام بشأنها دعوى تثبيت ملكية وصحة ونفاذ لعقد البيع بلغت قيمتها الدفترية نحو ٥ مليون جنيه .

يتعين إتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لتسجيل مساحات تلك الأراضي لتأكيد سند ملكية الشركة لها وبما يحافظ علي ممتلكات الشركة .

- اسفرت مراجعة نظام التكاليف و قوائم تكاليف الأنشطة خلال الفترة من ٢٠٢١/٧/١ وحتى ٢٠٢١/١٢/٣١ عن الملاحظات الاتية :

- عدم تطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة بما يتناسب مع التعديلات التي تمت علي أنشطتها المختلفة في ضوء الآتي:

- لم تقم الشركة بإعداد نظام تكاليف متكامل لبعض الأنشطة الجديدة بها مثل بناء وبيع وتأجير العقارات يحدد به بنود التكاليف وأسس التوزيع والإيرادات للوصول إلي الربحية الفعلية لتلك الأنشطة.
- عدم وجود معدلات معيارية لقياس الأداء بمطاحن وقطاع الحركة والنقل، مما أدي إلي افتقاد عنصر مهم من عناصر الرقابة علي أعمالها.
- نتائج اعمال الانشطة والواحدات لاتظهر صافى الربح على النحو الصحيح حيث لم تاخذ فى الاعتبارتوزيع مكاسب وخسائر اخرى وايرادات ومصروفات اخرى والضريبة الدخلية على الانشطة الرئيسية مما يفقدها اهميتها كأداة للرقابة واتخاذ القرار.

يتعين تطوير نظام التكاليف المطبق بالشركة بما يتناسب مع التعديلات التي تمت علي أنشطتها المختلفة وايجاد معدلات معيارية لقياس الأداء بمطاحن وقطاع الحركة والنقل، لإحكام الرقابة علي أعمالها واظهار قوائم نتائج اعمال الانشطة على النحو الصحيح .

- قيام إدارة التكاليف بالإعتماد على البيانات المقدمة لها من القطاع الإداري الأمر الذي أدى إلى توزيع بعض الأجور على مركز التكلفة بإستخدام النسبة المئوية من واقع المبالغ المسجلة طبقاً

لتوزيع القطاع الإداري بالقطاعات وليس طبقاً للمنصرف الفعلي حيث يتم الأعتماد على نسب الشهر السابق فى توزيعات الشهر التالى فضلا عن توزيع المزايا العينية والتأمينات بتلك النسب ودون وجود فعليات للمنصرف من هذة البنود بالأضافة لدمج مركزي الانتاج والخدمات كوحدة واحدة بالقوائم .

يتعين ضرورة التنسيق بين قطاعات الشركة المختلفة للوقوف على المبالغ الفعلية الواجب تحميلها وفقاً لمراكز التكلفة وفصل مركزي الأنتاج والخدمات عن بعضهما .

- تضمنت تكلفة الإنتاج جزء من المصروفات الإدارية مما له الأثر على تضخيم تكلفة الإنتاج ومما يترتب على ذلك من آثار بلغ ما أمكن حصره منها مبلغ نحو ٨مليون جنيه يتمثل معظمها في بند الأجور وذلك حتى ٢٠٢١/١٢/٣١.

يتعين ضرورة الفصل بين المصروفات الإنتاجية والإدارية .

- عدم وجود أسس ثابتة لتوزيع التكاليف الإدارية والتسويقية بين أنشطة الشركة المختلفة الأمر الذي أدى إلى ظهور نتيجة الأنشطة على غير حقيقتها وعدم التمكن من الحكم على صحة نتيجتها من مكسب وخسارة في ظل تعدد وتنوع أنشطة الشركة (طحن ومكرونة ومخبوزات) حيث يتم تعديل تلك الأسس كل ثلاثة أشهر مع المركز المالية .
- **يتعين ضرورة وضع أسس ثابتة لتوزيع التكاليف على أنشطة الشركة المختلفة حتى يمكن الحكم بشكل سليم على نتائج تلك الانشطة.**

تحريرا في ١٤ / ٢ /٢٠٢٢

مدير عام
نائب مدير الإدارة
(محاسب/الحسين ندا فاروق نصار)

مدير عام
نائب مدير الإدارة
(محاسب / محمد فاروق عواد)

وكيل الوزاره
نائب أول مدير الإدارة
(محاسب/ عبد الله شعبان عبد الله)

يعتمد ،،،

وكيل الوزاره
القائم باعمال مدير الإدارة
(محاسب /سناء جاد الرب مصطفى)